

شركات الإنشاءات تواجه صعوبات بسبب انخفاض العائد على المشروعات.. ناس؛ تحسن سوق المقاولات في 2015 والضغط على الميزانية يقلقنا

□ علي الصباغ:

أكد سمير ناس رئيس مجلس إدارة مجموعة ناس التي تدير شركات تنشط في عدة مجالات، من بينها المقاولات أن سوق المقاولات والإنشاءات في البحرين شهد تحسناً ملحوظاً خلال العام الجاري مقارنة بالعام الماضي، حيث زاد عدد المناقصات المطروحة بفضل المنحة الخليجية.

لكنه أشار في تصريح لـ «الأيام» إلى أن المنافسة أصبحت شديدة جداً مما انعكس على هوامش الأرباح التي انخفضت بشدة قائلاً: «بعد الركود الذي ضرب السوق في العام الماضي 2014 خفض المقاولون من هوامش الربح للحصول على أشغال ومناقصات محدودة في السوق، وذلك انعكس على النشاط في العام الحالي حيث ظلت هوامش الربح منخفضة».

وأفاد بأن شركات المقاولات تواجه صعوبات مالية بسبب انخفاض العائد على المشروعات، وذلك على الرغم من التحسن في عدد المشروعات المطروحة. ولم يخف سمير ناس قلق شركات المقاولات من التطورات في السوق حيث انخفضت أسعار النفط بشدة مما حدا بالكثير من الدول المنتجة للنفط، ومنها البحرين، إلى تقليص النفقات، وقال: «تجري الرياح بما لا تشتهي السفن، حيث انخفضت أسعار النفط، وذلك أثر بشكل كبير على ميزانية الدولة، والعجز المالي من جهة أخرى أيضاً».

وأضاف: «ذلك وغيره خلق ضغوطاً كبيرة جداً على وزارة المالية، والأمل في أن تحسن أسعار النفط شيئاً فشيئاً»، مشيراً إلى أن السوق



□ سمير ناس

لا يزال يعمل في ظل وجود المنحة الخليجية والمشروعات الإسكانية.

قالت دراسة لوزارة الإسكان إن المشاريع الإسكانية المدرجة على خطة الوزارة التي تشمل بناء 40 ألف وحدة سكنية ستحقق عوائد على الاقتصاد الوطني تقدر بـ 3.1 مليار دينار.

حيث من المتوقع أن تنفق الوزارة 1.8 مليار دينار بحريني من الميزانية العامة للدولة وحصتها من برنامج التنمية الخليجية على تلك المشروعات.

ورداً على سؤال بشأن أزمة «الكتكري» وأثرها على المشروعات الحالية وتسعيرات المشروعات المقبلة، قال سمير ناس: «إن السوق دائماً في تغير، ومتطلبات السوق أيضاً هي الأخرى تتغير، ونجد في الوقت الحاضر ارتفاعاً في الأسعار بسبب ازدياد الطلب على مواد البناء في المنطقة».

لكنه أضاف مستدركاً: «سوف تتغير التسعيرات بتغير أسعار مواد البناء لكنها لن تشهد ارتفاعاً كبيراً، وذلك على الرغم من أن الكتكري يدخل في صناعات ومواد بناء أساسية عدة، مثل: الخرسانة، والأسقف الجاهزة، والطابوق».

وقال: «إذا ارتفع الكتكري 10 أو 20٪ فسترتفع الخرسانة، والطابوق، وغيره لكن في المشروعات لن تزداد الكلفة النهائية كثيراً، وذلك أن التكاليف الأكبر تكون في التشطيبات والأمور المتعلقة بالتمديدات الكهربائية»، مضيفاً: «لو ارتفعت الكلفة 10 أو 20٪ فإن التسعيرة النهائية لن تزداد أكثر من 2٪».

وعن واقع إمدادات الكتكري في الوقت الحاضر قال سمير ناس: «لقد تحسنت الإمدادات قليلاً».

وعن حيثيات الأزمة أوضح «أن البواخر كانت ترسو في رأس الخيمة فيما مضى مدة 48 ساعة فقط ثم تحمل لتعود بحمولتها، وبسبب اشتداد الطلب في المنطقة خصوصاً من دولة قطر زادت مدة الانتظار إلى أسبوع أو ما يقرب من ثمانية أيام، وذلك يزيد من التكلفة إذ يكلف الانتظار في الميناء يوماً 10 إلى 15 ألف دينار».

وقال: «في الوقت الحاضر انخفضت مدة الانتظار إلى ستة أيام».

وعن توقعاته بشأن إمدادات الكتكري في المستقبل المنظور قال: «ليس هنالك أمر قطعي، فعلى الرغم من التوسعات التي تقوم بها رأس الخيمة إلا أن الطلب والافتاقات التي أبرمتها كبيرة، وأرى أن وتيرة الضغط سوف تتواصل».



النفط يرتفع لـ 49 دولاراً متكبداً سادس خسائره الأسبوعية

لندن (رويترز) - عوضت أسعار النفط في العقود الآجلة بعض خسائرها يوم الجمعة بعدما أنهت الجلسة السابقة.

ويتجه خام القياس العالمي لإنهاء الأسبوع على خسائر نسبتها 4.7 بالمئة في أكبر هبوط أسبوعي له منذ مارس.

وارتفع سعر الخام الأمريكي 35 سنتاً إلى 45.01 دولار للبرميل بحلول الساعة 0847 بتوقيت جرينتش بعد هبوطه أكثر من دولار يوم الخميس حين بلغ أدنى مستوياته في أربعة أشهر ونصف الشهر.

وقد تقدم بيانات الوظائف الأمريكية مؤشراً قوياً إلى الموعد الذي قد يرفع فيه مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) أسعار الفائدة للمرة الأولى في حوالي عشر سنوات.

وتتقسّم السوق بين من يتنبأ رفع أسعار الفائدة الشهر المقبل ومن يتوقع تأجيلها حتى ديسمبر.

وبينما ينتظر المستثمرون بيانات الوظائف الأمريكية التي ستصدر في وقت لاحق يوم الجمعة وبيانات تجارية صينية في مطلع الأسبوع القادم قال محللون إنه لا توجد فرصة تذكر لأن تشهد الأسعار تحركات كبيرة صعوداً أو هبوطاً.

وارتفع سعر خام برنت في العقود الآجلة 40 سنتاً إلى 49.92 دولار للبرميل بحلول الساعة 0847

وارتفع قطاع التأمين بنسبة 0.52٪ تلاه قطاع النقل بنسبة 0.40٪ تلاه قطاع الصناعة بنسبة 0.08٪. وفي المقابل تراجع كافة قطاعات السوق الأخرى بقيادة قطاع الخدمات بنسبة 1.90٪ تلاه قطاع الاتصالات بنسبة 1.51٪ تلاه قطاع العقارات بنسبة 1.06٪ وأخيراً قطاع البنوك بنسبة 0.18٪.

وتحسن أداء البورصة البحرينية خلال تداولات الأسبوع الماضي بواقع 1.36 نقطة أو ما نسبته 0.10٪ ليقلع عند مستوى 1833.02 نقطة، وتراجعت مؤشرات السيولة والأحجام، حيث قام المستثمرون بتناقل ملكية 3.9 مليون سهم بقيمة 672.5 ألف دينار نفذت من خلال 169 صفقة، وارتفعت أسعار اسهم 8 شركات مقابل تراجع لسعر سهم 7 شركات واستقرار لأسعار اسهم 5 شركات. وعلى الصعيد القطاعي، ارتفع قطاع الخدمات بنسبة 1.22٪ تلاه قطاع البنوك التجارية بنسبة 0.17٪ واستقر قطاع الفنادق والسياحة على نفس قيمة الأسبوع الماضي وفي المقابل تراجعت كافة قطاعات السوق الأخرى بقيادة قطاع الصناعة بنسبة 1.17٪ تلاه قطاع التأمين بنسبة 0.53٪ تلاه قطاع الاستثمار بنسبة 0.14٪.

واستحوذ قطاع البنوك التجارية على المركز الأول بقيمة الاسهم المتداولة بواقع 255.6 ألف دينار وبنسبة 38.01٪ من إجمالي قيمة الاسهم المتداولة وذلك بعد تداول 1.8 مليون سهم نفذت من خلال 75 صفقة تلاه قطاع الصناعة بواقع 201.1 ألف دينار وبنسبة 29.91٪ من إجمالي قيمة الاسهم المتداولة وذلك بعد تداول 406.3 ألف سهم نفذت من خلال 40 صفقة.

ومن أخبار الشركات، قالت مؤسسة الخليج المتحدة للاستثمار إنها تكبدت خسارة في النصف الأول من العام الجاري، مقابل أرباح بالفترة نفسها من عام 2014. وأضافت «الشركة» في بيان نُشر على موقع البورصة، أنها مُنبت بخسائر صافية بلغت 965.3 ألف دينار (2.56 مليون دولار أمريكي) بالنصف الأول من 2015، مقابل أرباح صافية بلغت 927.5 ألف دينار (2.46 مليون دولار) للنصف الأول من 2014.

تراجع مؤشر السوق العماني بشكل ملحوظ خلال تداولات الأسبوع الماضي وسط تراجع من كافة قطاعاتها وارتفاع مؤشرات السيولة والأحجام، حيث اقل مؤشر السوق العام تعاملات الأسبوع عند مستوى 6430.29 نقطة بتراجع بلغ 127.89 نقطة أو ما نسبته 1.95٪، وتراجعت أحجام وقيم التداول بنسبة 19.01٪ و17.71٪ على التوالي، حيث قام المستثمرون بتناقل ملكية 50.8 مليون سهم بقيمة 14 مليون ريال نفذت من خلال 3232 صفقة. وعلى الصعيد القطاعي، تراجعت كافة قطاعات السوق بقيادة القطاع المالي بنسبة 2.26٪ تلاه قطاع الصناعة بنسبة 1.51٪ تلاه قطاع الخدمات بنسبة 1.36٪.

رئيس مجموعة صحارى

تراجعات شبه جماعية لقطاعات الأسواق وهبوط أسعار الأسهم القيادية

الإغلاقات الحمراء تسيطر على البورصات الخليجية مع انخفاض أسعار النفط

□ تحليل: د. أحمد مفيد السامرائي*

لم يستقر الأداء العام للبورصات الخليجية خلال تداولات الأسبوع الماضي على مسار محدد لترتفع المؤشرات الرئيسية على وقع بعض النتائج الجيدة للشركات المدرجة وتحسن أسعار النفط بشكل طفيف، فيما تراجع الأداء نتيجة انخفاض أسعار النفط واستمرار التذبذب بين جلسة وأخرى، والذي ساهم في تسجيل تراجعات شبه جماعية لقطاعات الاسواق وهبوط أسعار الاسهم القيادية، في المقابل لازالت قيم التداولات المسجلة تصنف ضمن المستويات الضعيفة ولا تتناسب مع المؤشرات الرئيسية للأداء، الامر الذي يعني أن تواصل حالة عدم الاستقرار والتجاوب مع المحفزات بالشكل المناسب قد أضعف من قدرة البورصات على الاحتفاظ بجاذبيتها الاستثمارية والاحتفاظ بمستويات سيولة مناسبة في كافة الظروف مع التأكيد على أن تراجع قيم السيولة لم تعمل على تحقيق خسائر كبيرة للبورصات خلال تداولات الأسبوع الماضي الا انها ساهمت بتقليص المكاسب اليومية.

وكان ملاحظا وعند المستويات السائدة على أسعار الاسهم أن تراجع قوة البيع مع إجماع حملة الاسهم عن البيع وعدم الرغبة في الشراء نتيجة بقاء احتمالات تسجيل تراجعات إضافية على الاسعار قائمة، وهذا يعني أن المستثمرين والمتعاملين لدى البورصات في حالة انتظار إشارات جديدة مشجعة من البورصات تساهم في دفعهم باتخاذ قرارات البيع من أجل تقليص مراكزهم الحالية أو الشراء تبعا لوجود مؤشرات وتحسن وتعافي، ذلك أن استمرار المضاربات الافقية والعمودية لن يساهم في اعطاء المستثمرين دفعات معنوية ونفسية مستحقة تحتاجها البورصات في الوقت الحالي مع ملاحظة ان البورصات في وضع افضل في التعامل مع المؤشرات السلبية وهبوط أسعار النفط والتي تم استيعابها.

هذا ولم تمنع الضغوط المحيطة بالبورصات من تسجيل مؤشرات إيجابية على مستوى القدرة على التماسك والتعويض وعلى مستوى توفير فرص استثمارية جيدة مهدت الطريق أمام رفع وتيرة الشراء الانتقائي على الاسهم القيادية في الاساس والاسهم القطاعية والتي اظهرت مؤشرات استثمارية جيدة خلال الفترة الحالية، في حين ساهم الحراك العشوائي للبورصات بين جلسة وأخرى من تهيئة الظروف لتسجيل عمليات جني أرباح وبيع وشراء وبناء مراكز جديدة في حين فشلت المحاولات القاضية بالحفاظ على مستوى الاسعار عند الافتتاح على كافة الاسهم المتداولة.

وبات من المستبعد القول بأن البورصات العربية قد سجلت تراجعا على وتيرة النشاط اليومي وارتفاع نطاقات التذبذب وعدم اتخاذ مسار واضح يتناسب مع الظروف المحيطة إيجابية كانت أم سلبية خلال تداولات الاسبوع الماضي، نتيجة تراجع النتائج النصف سنوية لبعض أو كل الشركات المدرجة، مع الاخذ بعين الاعتبار أن تراجع نتائج الأداء لا يعني



□ انخفاض أسعار النفط انعكس على استمرار تذبذب الاسواق الخليجية

مؤشرا سلبا في كافة الظروف، ذلك أن تقليص حجم الخسائر المترتبة يعتبر مؤشرا قويا على تحسن الأداء التشغيلي للشركات المدرجة على الرغم من بقائها ضمن منطقة الخسائر، وللوصول إلى التقييم المناسب لا بد من مقارنة النتائج النهائية بحجم الضغوط السوقية التي تتعرض لها منتجات الشركات المدرجة في الاسواق المحلية والخارجية، وبالتالي الحكم على قوة أو ضعف تلك النتائج وحجم تأثيرها الحقيقي على أسعار الاسهم المتداولة على أساس يومي.

الاحمر يغطي شاشات السوق السعودية

استمر الأداء السلبى للسوق السعودية بشكل كبير خلال تداولات الأسبوع الماضي خاسرة 443.63 نقطة او ما نسبته 4.88٪ ليقلع عند مستوى 8654.64 نقطة وسط ارتفاع في أحجام التداولات وتراجع في السيولة، حيث قام المستثمرون بتناقل ملكية 782.8 مليون سهم بقيمة 20.5 مليار ريال نفذت من خلال 440.1 ألف صفقة.

وسجل سعر سهم العالمية أعلى نسبة ارتفاع بواقع 7.97٪ وصولا الى سعر 65.71 ريال تلاه سهم الانماء طوكيو بنسبة 7.73٪ وصولا الى سعر 27.60 ريال، في المقابل سجل سعر سهم ميدغلف للتأمين اعلى نسبة تراجع بواقع 24.58٪ وصولا الى سعر 32.52 ريال تلاه سهم اتحاد اتصالات بنسبة 14.50٪ وصولا الى سعر 28.90 ريال. واحتل سهم الانماء المركز الاول بحجم التداولات بواقع 100.4 مليون سهم وصولا الى سعر 21.11 ريال تلاه سهم إعمار بواقع 68.4 مليون سهم وصولا الى سعر 11.79 ريال. واحتل سهم سابك المركز الاول ببيع التداولات بواقع 2.3 مليار ريال وصولا الى سعر 90.79 ريال تلاه سهم الانماء بواقع 2.1 مليار ريال.

السوق الكويتية تتراجع للأسبوع الثالث

سجلت مؤشرات السوق الكويتية الثلاث خلال تداولات الأسبوع الماضي، بسبب الضغوط البيعية على الأسعار رغم إعلان شركات عن نتائج جيدة، وما زال الترفب والحذر يسيطران على المتعاملين، وذلك لتذبذب أسعار النفط التي تتأثر ببعض الأجزاء السياسية، وفي ظل ذلك تراجع مؤشر السوق السعري بواقع 4.37 نقطة او ما نسبته 0.07٪ ليقلع عند مستوى 6249.34 نقطة، كما تراجع المؤشر الوزني بنسبة 0.45٪ أو ما تعادل 1.88 نقطة حيث أغلق عند مستوى 417.03 نقطة، وتراجع مؤشر كويت 15 بنسبة 0.67٪ أو ما تعادل 6.81 نقطة وذلك بعد أن أنهى آخر جلسات الأسبوع عند مستوى 1008.12 نقطة. وتراجعت مستويات الأحجام والسيولة بنسبة 20.6٪ و15.6٪ على التوالي، حيث قام المستثمرون بتناقل ملكية 560.44 مليون سهم بقيمة 53.34 مليون دينار نفذت من خلال 14.3 ألف صفقة. وخسر رأس المال السوقي ما قيمته 130 مليون دينار ليسجل 28.52 مليار دينار مقابل 28.65 مليار دينار الأسبوع الماضي.

محصلة جمراء للمؤشر القطري في أسبوع

سجلت السوق القطرية تراجعا طفيفا خلال تداولات الأسبوع الماضي، وتباين أداء المؤشر خلال الأسبوع ما بين ارتفاع وتراجع لكن الدفعة الحمراء هي التي رجحت، وفي ظل ذلك تراجع المؤشر العام الى مستوى 11770.25 نقطة بواقع 14.97 نقطة أو ما نسبته 0.13٪ وانخفض عدد الاسهم وقيمها الاجمالية بنسبة 21.3٪ و12.5٪ على التوالي، حيث قام المستثمرون بتداول 18.25 مليون سهم بقيمة 884.2 مليون ريال نفذت من خلال 15.7 ألف صفقة. وعلى الصعيد